ربه علامته لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول او كان من حيث
المعنى متأخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والسعد هو المعنوي ان لا
يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء يدل على ذلك الضمير يقتضي كون المفسر
قبل الضمير كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه
زيد وغير ذلك حسبما هو مفصل في علم النحو والتقدم الحكمي ان يكون المفسر
مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا حكم الواضع بان
ما يصلح مرجعا للضمير يلزم تقدمه لا لفظا ولا معنى فمعرفة لا سيما ان يشبب ما
يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسر بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به
حتى يأتي تفسيره بعده فالمرجع المؤخر مقدم حكما لانه انما خولف مقتضى حكم
الواضع لاغراض يجيء بيانها ان شاء الله كما ان المحذوف لعلة في حكم الثابت
وانقبض في الشرح على قوله لفظا او معنى بناء على ابدراج التقدم الحكمي في المعنوي
لان المراد بالمعنوي ما يقابل اللفظي وبان الشيخ عبد القاهر قد نقل مذهب
ابي الحسن في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن
هاهنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا
بان الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة
وكلامه حجة مطلقا انتهى **فإن قيل المرء لا يبعد في عوض**
علامته ربه اقصد للابهام والتفخيم كما في ضمير الشأن وفي نعم رجلا زيد
حتى جعل غير فصيح مطلقا **اجيب** بانك اذا اجبت بعد الضمير بشيء من العوض الا قبلي
منه غيره المفسر كالمفعول هاهنا لم يجز ان يقال ان ذلك الضمير مبهم
والمذكور تفسير له لانه يحمل على ما هو الغرض منه ويبقى الابهام بحاله بخلاف
ضمير الشأن والضمير المبهم المنصوب في نحو نعم رجلا فانك لم تأت بما بعدهما
لغير التفسير فقط بل في الثاني التفسير فقط وفي الاول له مع غيره كما صرح

به الرضي **قوله** ان تكون الكلمات اي الكلمتان فصاعدا **قوله** وليس
في الواو ويحتمل العطف وقبر اسم ليس وقبر خبرها وليس معرفة حتى
يلزم ان يكون فيه اسم ليس نكرة وخبرها معرفة لان العرب يعني المقارب ضد
والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه
المصدري وكون ان يقال ان في طرف اي ليس كائنا في قفر حرب او يحمل
على القلب كما قيل في قوله يكون مزاجها عسل وماء على ان ابن مالك كالرضي عند
الرضي يجوز في باب كان الاخبار بمعرفة عن نكرة في حال الاختيار ايضا والبيت
خبر ومعناه التحسر والتأسف **قوله** والواو في الورى للحال يمكن ان تكون
للعطف على المستكن في امدحه لوجود الفصل بالضمير المفعول لكن اثر
الاول لوجوه احدها حسن المقابلة بقوله لمته وحدي فان وحدي قيد
للومه فينبغي ان يكون والورى يمدحني ايضا قيدا للمقابلة وهو امدحه لا نديه
عن له وحدي بالنظر الى لمته وعورض بان العطف يدل على مشاركة
الورى له في المدح وانها مقصودة في المعنى وعلى الحالية لا تفهم ذلك على سبيل
القطع وثانيها انه على تقدير العطف يكون مدح الورى جزءا لمدح الشاعر
وموقوفا عليه ولا يخفى انه قاصر في بيان المدح بالنسبة الى ما اذا لم يدل
الكلام على التوقف كما في تقدير الحالية ورد على الاخير انا لا نسلم توقف مدح
الورى على مدح الشاعر فان الشرط النحوي ليس سببا حقيقيا فان البجاه انما
يتبدون به ما يحصل به الا قضاء في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضيا
الى مدح الورى بان يشرع في عد اوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك
العد خصاء المجلس ولا يلزم من هذا التوقف مدح الورى على مدحه بحيث
يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة فلا يلزم محذور
كذا قيل وفيه نظر لان دلالة العبارة على التوقف ظاهرا يكفي في قصور شأن

Copyright © King Saud University